

"إشكالية قياس الفقر: مقارنة نظرية"

• د/عمر بوزيد، أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لتيازة

Amrb171@yahoo.fr

• د/خلف عثمان، أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لتيازة

Lakhlefi@gmail.com

ملخص:

إن قياس الفقر هو حلقة رئيسية في دراسة الظاهرة إذ أنه يمثل انعكاسا لمفهوم الفقر و ترجمة لمضمونه، أي أن نطاق الأسلوب المتبع في القياس يحدد بجمهور المفهوم و ملولته، كما أن عملية القياس مرهونة بالمهدف المراد تحقيقه و بالمعطيات المثلة للمجموعات المتباينة و المختلفة. ترمي منهجيات قياس الفقر إلى التعرف على حجم الظاهرة و درجة انتشارها بين فئات المجتمع و مدى شللها، غير أن الخطوة الأولى للإلام بهذه المشكلة و الإحاطة بها هي تشخيصها و تحديد الفئات المتضررة (الفقراء) و تبيان خصائصهم الاقتصادية و الاجتماعية، أما في الخطوة الثانية فيتم من خلالها جمع المعلومات التي تم الحصول عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر في المجتمع و شدته. تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم النظريات و المقاربات التي تزخر بها الأدبيات الاقتصادية المتخصصة و الحديثة المهمة بقياس و تكميم ظاهرة الفقر، بحيث سوف نتطرق في الجزء الأول من هذا العمل إلى المنهج أحادي الأبعاد الذي يعتمد على القياس النقدي للظاهرة، ثم نتقل إلى المنهج المتعدد الأبعاد مركزين في ذلك على نظرية المجموعات المهمة كأداة مثيرة و مهمة لحل المشاكل ذات المفاهيم الواسعة و الغامضة. **الكلمات المفتاحية:** الفقر، المقاربة التقديرية، المقاربة للمتعدد الأبعاد، نظرية المجموعات الغامضة.

Résumé: La mesure de la pauvreté est un maillon clé dans l'étude du phénomène, car elle représente le reflet de la notion de pauvreté et traduit son contenu, c'est à dire que le champ d'application de la méthode de mesure d'une substance est défini par le contenu du concept et sa signification. Aussi, le processus de mesure dépendra de l'objectif à atteindre et avec des données représentant les diverses et différentes communautés.

Les Méthodologies de mesure de la pauvreté visent à déterminer l'ampleur du phénomène et le degré de sa propagation entre les classes sociales et de sa gravité. Toutefois, la première étape à suivre pour déterminer et cerner le phénomène est de diagnostiquer et identifier les classes concernées (les pauvres), et démontrer leurs caractéristiques économiques et sociales. Quant à la deuxième étape, elle consiste en la collecte des informations obtenues au niveau individuel pour exprimer l'étendue de la pauvreté dans la société et son intensité.

L'objectif de cet exposé est de passer en revue les principales théories et approches existantes dans la littérature économique spécifique et moderne, qui se spécialisent dans la mesure et la quantification du phénomène de la pauvreté, où nous allons aborder dans la première partie de ce travail l'approche unidimensionnelle, fondée sur la mesure monétaire du phénomène. Ensuite, nous passerons à l'approche multidimensionnelle en se concentrant sur la théorie des ensembles flous comme outil important et provocant pour la résolution des problèmes de concepts généraux et abstraits.

Mots clés: pauvreté, approche monétaire, approche multidimensionnelle, théorie des ensembles flous.

تمهيد:

لقد كانت و لا تزال مسألة قياس الفقر إشكالية مطروحة، فهل ينبغي قياسه من خلال بعد واحد و وحيد (البعد النقدي)، أم من خلال أبعاد متعددة؟ بالرغم من المحمودات المبثولة من طرف الباحثين للإجابة على هذا السؤال إلا أنه لا يوجد إجماع و توافق تام على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، و هو ما يفسر اعتماد العديد من الأبحاث و الدراسات المتخصصة في قياس الفقر على البعد المادي الوحيد أول الأمر و تم الاعتماد عليه كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، و ذلك باعتبار الدخل أو الإنفاق كمقياس لمستوى رفاهية الفقراء، غير أنه في الحقيقة هنا البعد لا يمثل سوى بعدا واحدا من بين الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر و ذلك بالرغم من كونه بعدا أساسيا و مهما في تكسيم الفقر و قياسه، إلا أنه لا يعكس تعقد الظاهرة و اختلاف جوانبها، و لعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر و حيد للعيش اللائق دفع بهم إلى البحث عن طرق أخرى لقياس الفقر بأبعاده المتعددة.

I. قياس الفقر و فن المنهج أحادي الأبعاد (Mesure Unidimensionnelle de la pauvreté)

تعتمد المقاربة التقليدية الموسومة بالتقديرية البعد المادي الوحيد كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم، و هو يتمثل عادة في الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزمة الدلائل المصيرة عن مختلف أوجه الرفاهية و العيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد بحيث يمر هذه العملية عبر مرحلتين هامتين، يتم في الأولى تشخيص الظاهرة و تحديد هوية الفقراء من خلال استعمال مقاربات عدة و منهجيات

متعددة، أما في المرحلة الثانية فيتم فيها تجميع كافة قيم الفقر النقدي الفردية المتحصل عليها في المرحلة الأولى للتعبير عن مدى انتشار الفقر في المجتمع الكلي من خلال بناء مؤشرات أو مقاييس للفقر.

1- مرحلة التشخيص (Identification des Pauvres).

تتم هذه العملية من خلال استخدام مقاربات ومنهجيات متعددة تأخذ في مجملها بعين الاعتبار تصورات الفقر المطلقة، النسبية، الموضوعية، الذاتية، المباشرة، غير المباشرة.... الخ، كما تُركِّز في قياس الظاهرة على الدخل، الاستهلاك، الإنفاق، الحقوق، ظروف المعيشة، القدرات.... الخ، غير أنه عادة ما يمر عملية التشخيص هذه المعنى بتحديد هوية الفقراء بـ (06) خطوات أساسية (عمر بوزيد احمد، 2012 "أ"، ص 83) يتم بموجبها تحديد:

1-1/ وحدة التحليل (Unité d'Analyse)

تمثل وحدة التحليل الوحدة الإحصائية محل الدراسة التي تسقط عليها عملية التشخيص، وهي عادة تتمثل في الفرد الأسرة أو العائلة، غير أنه بسبب اختلاف كبير في إعطاء تعريف موحد لهذه المصطلحات، وكذا تحديد الوحدة الإحصائية المثلى الملائمة للدراسة، إلا أن عملية تحديد وحدات التحليل تتم في غالب الأحيان على أساس حجم المجتمع الإحصائي المدروس من جهة، ولاعتبارات علمية تأخذ في الحسبان الأشخاص العاطلين عن العمل، مستويات الاستهلاك عند الأطفال وكبار السن على حد سواء، المصاريف المشتركة للسكن... الخ من جهة أخرى.

1-2/ دليل الرفاهية (l'Indicateur du Bien être).

يعتمد المنهج أحادي الأبعاد في قياسه للفقر النقدي في غالب الأحيان على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية أو ما يسمى "دليل الرفاه" بنسبة على اعتبارات علمية وأخرى نظرية. للإشارة فإن الدول الغربية تميل إلى استعمال الدخل كمؤشر لوسائل اقتناء السلع والخدمات المعروضة في السوق باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأداة المتحركة تقريبا في المبادلات التجارية (1998... Concialdi) ومن ثم يفضل استخدام الدخل كمقياس للرفاهية، من جهته (Amartya Sen) عام (1976) و(1976) فضل الإبقاء على الدخل الذي يسمح حسب قوله بتحديد الوسائل التي تملكها الأسرة لبلوغ مستوى معين للرفاهية (Bettahar. S, Ben Bouziane. M, Ben Amar. A, 2006, p03). إن استخدام الدخل يفضح لتحفظات عديدة من أهمها صعوبة التحكم في البيانات المتحصل عليها لاسيما في الدول النامية إضافة إلى اعتبارات أخرى تفاضل الإنفاق الاستهلاكي على الدخل أهمها (Banque Mondiale, 2004, p 07).

- ✓ أن الدخل قد لا يستهلك كلية وقد يوجه بعضه إلى الادخار، كما أن الاستهلاك قد لا يُحوَّل كلية عن طريق الدخل وعلى هذا الأساس يفضل الاستهلاك الذي يعكس صورة أكثر ملاءمة للرفاهية الفعلية والمتحققة.
- ✓ قد يجهل الفقراء عن الإدلاء بمخاوفهم الحقيقية عند استجوابهم على عكس الإدلاء بقيمة إنفاقهم الاستهلاكي.
- ✓ إن تحديد الدخل للأشخاص الذين يديرون مشروعات صغيرة هو عملية في غاية من الصعوبة.

1-3/ خط/عتبة الفقر (Ligne/Seuil de pauvreté).

يختار خط الفقر أهم العناصر في تحليل الظاهرة، بل هي محور الزاوية في عملية القياس، ولما كانت كذلك فإن تحديد هذه العتبة هي عملية تكنفها العديد من الصعوبات والشكوك والحساسيات، ولذلك فإن مختلف المقاربات والمنهجيات المعنية بقياس الفقر عمدت إلى البحث عن معايير مناسبة ومحددة مسبقا للفرقة ما بين الفقراء من غيرهم، وعلى هذا الأساس يقول البنك الدولي "هناك ثلاثة عناصر ضرورية لقياس الفقر في بلد ما... يجب اختيار الدليل أولاً، ثم انتقاء خط الفقر الذي به سيقرن الدليل المختار، أي عتبة أدناها عائلة ما ستعتبر فقيرة، وأخيراً يجب انتقاء مقياساً للفقر لأجل تحقيق تقدير تجميعي للفقر يمثل المجتمع بكامله، أو لمختلف الأفواج الموجودة ضمن هذا المجتمع، وعليه فإن التباينات في تقدير الفقر يمكن أن تنتج عن اختلافات في اختيار الدليل، أو في تحديد عتبة الفقر المرجعية أو في مقياس الفقر المستخدم" (Banque Mondiale, 2004, p 07). و لذلك فإن عتبة الفقر هي خطوة هامة جدا في دراسة وقياس الفقر بحيث تعتبر كحجر لانتقال من المفهوم المحدد إلى التمثيل الفعلي للفقراء، فخط الفقر يمثل العتبة المرجعية أو مستوى المعيشة المرجعي الذي يفضل الفقراء عن غيرهم.

1-4/ سلم التكافؤ (Echelle d'équivalence).

تُعرّف سلم التكافؤ بأنها "أرقام معيرة عن الزيادات في الدخل الضرورية لحفظ مستوى معيشة معين محصل عليها تبعا لخصائص الأفراد المكونين للعائلة، فعلى سبيل المثال إذا كانت لعائلة ما مركبة من زوج فقط قيمة سلم التكافؤ معادلة للواحد صحيح، وعائلة أخرى مركبة من زوج و طفل واحد فقط لها قيمة سلم مكافئة لـ (1.2)، فهذا يعني أن هذه العائلة الأخيرة بحاجة إلى دخل معادل لـ (1.2) مرة لدخل العائلة الأولى (زوج بدون أطفال) لأجل الحفاظ على نفس مستوى المعيشة وعندئذ يكون الطفل مكلفا لحوالي (0.2) مرة من دخل العائلة لوحده" (مروان عبد القادر 2009، ص 78).

ترتبط فكرة سلم التكافؤ أو التعادل بالتصيب الوحدوي من الدخل و ذلك بعد اختيار العائلة كوحدة تحليل والدخل كدليل للرفاه الاجتماعي، بحيث أن تزايد عدد أفراد وحدات التحليل المركبة ينجر عنه انخفاض مستوى المساهمة الفردية في التسيب الإجمالي لبعض الفئات الجماعية و خصوصاً الثابتة منها، و على هذا الأساس تختار خطوة تحديد سلم التكافؤ كأحد الأدوات لمقارنة الدخل بالنسبة لأحجام و تراكيب مختلفة.

5-1/ مجموعة الفقراء (Ensemble des pauvres).

بناماً على خط الفقر المحدد يتم في هذه المرحلة تحديد مجموعة الفقراء المثلة في مجموعة وحدات التحليل التي يقل دليل رفايتها عن مستوى خط الفقر المحدد و ذلك من خلال العلاقة التالية (مروان عبد القادر 2009، ص 81):

$$EP = \{ua_i / \forall ua_i \in A, y_i < Z\} \dots \dots \dots (1)$$

$$Si Card A = n \quad Card EP = q : q \leq n \dots \dots \dots (2)$$

بحيث :

$$EP = \text{مجموعة الفقراء.}$$

$$ua_i = \text{وحدة التحليل ذات الرتبة } (i).$$

$$y_i = \text{مقدار دليل الرفاه المتاح لوحدة التحليل.}$$

$$A = \text{المجتمع الإحصائي محل الدراسة المكون من مجموعة وحدات التحليل.}$$

$$n = \text{عدد وحدات التحليل المكونة للمجتمع الإحصائي.}$$

$$Z = \text{عتبة الفقر المحددة مسبقاً.}$$

$$q = \text{عدد وحدات التحليل الفقيرة.}$$

$$Card = \text{مختصر كلمة "أصلي" التي تعني "عدد عناصر"}$$

6-1/ فجوات الفقر الفردية (les cavités de pauvreté individuelles).

تمثل هذه الخطوة الحلقة النهائية في سلسلة تحديد هوية الفقراء (مرحلة التشخيص) و هي تُعنى بتحديد هوة الفقر النقدي الفردي الخاصة بوحدات التحليل وذلك بالاعتماد على العلاقة الرياضية التالية (اعمر بوزيد احمد 2012، ص 87):

$$g_i = (Z - y_i) \dots \dots \dots (3)$$

بحيث :

$$g_i = \text{مقدار فجوة الفقر الفردية الخاصة بوحدة التحليل } (a_i).$$

$$y_i = \text{مقدار دليل الرفاه الخاصة بوحدة التحليل } (a_i).$$

$$Z = \text{قيمة خط الفقر النقدي.}$$

2-مرحلة التجميع.

يتم في المرحلة الثانية (مرحلة التجميع) جمع المعلومات التي تم الحصول عليها على المستوى الفردي، أي تجميع كافة قيم فجوات الفقر النقدي الفردية و تمثيلها كمياً للتصوير عن شدة فقر المجتمع ككل أو مجموعة جزئية من السكان، و هذا يتمثل في تحديد مؤشر الفقر لتلخيص المعلومات المتعلقة بمدى انتشار الظاهرة، إلا أن مؤشرات الفقر (Indices de pauvreté) أو مقاييس الفقر (Mesures de pauvreté) هذه

تصنف إلى مجموعات أو عائلات حسب تليتها أو تحقيقها أو علم تحقيقها لعدد من الخصائص المثلة في شكل بديهيات أو مسلّمات (Axiomes).

2-1/ المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي (Agréation non-Axiomatique).

تتميز المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي بعدم اعتمادها على فرضيات أو بديهيات مسبقة و لا معايير معينة، و لذلك فهي تمثل عملية تجميع لفحوات الفقر النقدي الفردية التي لا تعتمد على البديهيات (Agréation non-Axiomatique) (Amba pour Samual2006, p06) و هي تضم مجموعة متنوعة من المؤشرات أهمها :

2-1-1 / مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر اتساع الفقر) (Indice d'Incidence de pauvreté).

يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأسهل و الأكثر استخداما ، و يسمى أيضا بأثر الفقر أو المؤشر الرقمي للفقر (Indice Numérique de pauvreté) و هو عبارة عن النسبة المئوية للسكان ذوي الاستهلاك أو الدخل أو أي معيار آخر لمستوى المعيشة الموجودين تحت عتبة الفقر (Z)، و هو يتراوح ما بين الصفر (0) والواحد (1)، مثلا إذا بلغ هذا المؤشر (0.2) فهذا يعني أن عدد فقراء المجتمع يبلغ حوالي 20% من إجمالي السكان، و هو يحسب وفق الصيغة الرياضية التالية (Moumni Ahmed2009, p42):

$$H = \frac{q}{n} \dots \dots \dots (04)$$

بحيث:

$$n = \text{تمثل عدد الأفراد في المجتمع الكلي (عدد وحدات التحليل في المجتمع الإحصائي A).}$$

$$q = \text{تمثل عدد الفقراء (عدد وحدات التحليل الفقيرة).}$$

$$H = \text{تمثل مؤشر عدد الرؤوس (Head Count Ratio).}$$

إن مؤشر عدد الرؤوس يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة والتفسير والتشيل إضافة إلى أنه مناسب جدا لأنسواع معينة من مقارنات الفقر مثل التقدم المحقق أو المحرز في مكافحة الفقر غير أن أمارتها من (1976) انتقلته بشدة كونه غير حساس لعمق الفقر وعدم المساواة (التفاوت) بين الفقراء أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء وزيادة على ذلك فإنه لا يعطي أية فكرة عن تمركز الفقراء مقارنة بمخط الفقر دون البحث عن درجة فقرهم (Bettahar.S, Ben Bouziane.M, 2006, p03).

2-1-2 / مؤشر فجوة الفقر (l'indice de l'écart de la pauvreté).

لهذا المؤشر تسميات متعددة مثل مؤشر العجز المكيف (Indice de deficit normalisé) شدة الفقر (Intensité de la pauvreté) عمق الفقر (la profondeur de la pauvreté) معدل الفقر (Taux de la pauvreté) وهو يقيس عمق الفقر وشدته من خلال قياس الفارق في الدخل الإجمالي لجميع الفقراء مقارنة بمخط الفقر، بمعنى أنه يقيس درجة فقر الفقراء مع حسابه المتوسط الفارق أو المسافة التي تفصل بين الفقراء و عتبة الفقر بحيث يمكن صياغة مؤشر فجوة الفقر على النحو التالي (عمر بوزيد احمد، 2012 "ب"):

$$PG = \left(\frac{1}{q} \right) \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - y_i}{Z} \right) \dots \dots \dots (05)$$

$$PG = \text{فجوة الفقر (Poverty Gap)}$$

$$y_i = \text{الدخل المعادل للفرد (i) (دخل الفقراء أو العائلات).}$$

$$Z - y_i = \text{فجوة الفقر للفرد (i) (الفارق في الدخل بالنسبة إلى عتبة الفقر).}$$

$$\text{حيث: } q = \text{عدد الفقراء}$$

$$z = \text{خط الفقر.}$$

2- مؤشرات قياس الفقر المستندة إلى بديهيات (Agréation Axiomatique).

لقد تعرضت عملية التجميع التي لا تعتمد في طرحها على أية خاصية أو بديهية معينة (Agréation Non-Axiomatique) إلى جملة من الانتقادات اللاذعة كسوها لا تُعير أذن احترام إلى المعايير الإنسانية والأخلاقية تجاه الفقراء فهي تضع البائس الفقير المُعَدَم في نفس المستوى مع الفقير المجاور لخط الفقر، ولسد هذا الفراغ الأخلاقي اقترح الاقتصادي أمارتيا سن (1976) في مقاله المؤسسة لقياس تجميعي للفقر النقدي يستند في طرحه على بديهيتين أساسيتين (علي عبد القادر علي 2006، ص06):

✓ **بديهية الرتبة (Axiome Monotonie):** وهي تعني رتبة الرفاه بالنسبة للدخل، أي في حالة انخفاض في دخل أحد الفقراء لا بد و أن يؤدي ذلك إلى زيادة الفقر مع افتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها .

✓ **بديهية التحويل (Axiome de Transfert):** تعني أنه إذا تم تحويل دخل من أحد الفقراء إلى أعر أعلى منه دخلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الفقر مع افتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها .

يرى أمارتيا سن (1976) أن أي مؤشر من مؤشرات الفقر لا بد و أن يستوفي هاتين البديهيتين كي يكون صالحا لتمثيل الفقراء من الناحية الأخلاقية والإنسانية، غير أن هذه الخصائص أو البديهيات التي حددها أمارتيا سن اختلف حولها الباحثين والمهتمين بقياس الفقر، فمنهم من يراها ثلاثة ومنهم من يراها أربعة، في حين وصلت الأدبيات الاقتصادية المتخصصة حوالي سبعة عشر بديهية ينبغي أن تستوفيها مؤشرات الفقر و ستة عشر مؤشرا لقياس الفقر (Zhéng, 1997; Bibi Sami, 2002, pp10-16) نذكر منها:

✓ **بديهية التناظر (Axiome de Symétrie):** هذه الخاصية مفادها أن قياس الفقر لا يتأثر بتبادل المنح الأولية ما بين الأفراد (b,a).

✓ **بديهية التجميع (Axiome.....d' Agrégation):** وهي تقيد بوجود تجميع المعلومات المرتبطة بالفقراء ليتم تحديد مستوى الفقر بناما على خط الفقر المحدد .

✓ **بديهية التصنيف الترتيبي للحرمان النسبي (Axiome de classement ordinal de privation relative):** وهي تعني أن قيمة الترتيب $(W_i(y, z))$ المخصص لفجوة الفقر ذات الرتبة (i) الخاصة بوحدة التحليل (ua_i) يجب أن تكون مساوية لرتبتها في التصنيف المتناقص لرفاهية الفقراء .

✓ **بديهية التعبير والضبط (Axiome de Normalisation de privation Absolue):** وهي تعني ضبط معيار الحرمان المطلق بحيث أن قياس الفقر النقدي الاجتماعي في حالة تساوي دخول الفقراء يكون مساو إلى حاصل ضرب مؤشر اتساع الفقر في شدته المتوسطة كما يلي :

$$P(Y, Z) = H.I \dots \dots \dots (06)$$

✓ **بديهية التفكك أو التجزئة (Axiome de décomposabilité):** هذه البديهية تقيد بإمكانية تجزئة المجتمع و تقسيمه إلى مجموعات صغيرة بحيث يمكن قياس الفقر على أساس تجميع مجموع قيم مستويات الفقر لهذه المجموعات الجزئية، وهذا يعني أنه إذا ارتفع معدل الفقر في إحدى هذه المجموعات سوف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قياس الفقر الكلي مع عدم حدوث أي تغيير آخر.

✓ **بديهية التركيز (Axiome de Focalisation):** وهي تعني أن قياس الفقر لا يتبع ولا يتأثر بتخصيص (g_i) لغير الفقراء. أما مقاييس الفقر النقدي التي تستند أو تستوي عددا من هذه البديهيات فيمكن أن نذكر منها:

2-1/ مؤشر سن (Indice de Sen).

يُعتبر هذا المؤشر أول مؤشرات الفقر النقدي التي تستند إلى بديهيات معينة وضعه أمارتيا سن عام 1976 بحيث حاول من خلاله التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس (H) وفجوة الفقر (P.G) إضافة إلى معامل جيني (Gini) (Coéfficient.....de....Gini) (G) الذي يختص بقياس التفاوت و اللامساواة في توزيع الدخل بين الفقراء ويمكن حساب مؤشر سن من خلال الصيغة الرياضية التالية (اعمر بوزيد احمد، 2012، ص100):

$$S(Y, Z) = \frac{2}{(q + 1)nZ} \sum_{i=1}^q g_i (q + 1 - i) \dots \dots \dots (07)$$

من خلال العلاقة أعلاه نلاحظ أن (Sen) اقترح قياس تجميعي عام للفقر من خلال المجموع المرجح لفجوات الفقر الفردية مقارنة بمخط الفقر (Sen Amartya, 1976)، بحيث تم ترجيح فجوات الفقر (g_i) بالمعامل الترجيحي ($q + 1 - i$) الذي يمثل عدد الفقراء الذين يتمتعون برفاة أكبر مقارنة بوحدة التحليل رقم (i) وهذا يعني أن فجوة الفقر الأكبر تتمتع بوزن ترجيحي أكبر و أن ناتج ضرب مجموع فجوات الفقر بمعامل الترجيح سوف يكون محصورا ما بين الصفر والواحد.

2-2- مؤشر (FGT) (Indice de Foster, Gréer et Thorbeck 1984).

أخذ هذا المؤشر تسمية (FGT) كاختصار إلى أسماء واضعيه وهم: (Foster)، (Gréer)، و (Thorbeck) عام 1984، وهو يُعتبر من بين المؤشرات التجميعية العلمية لقياس الفقر النقدي التي تستند إلى بديهيات وخصائص معينة (Agréation Axiomatique paramétrique des cavités individuelles) بل يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تحقق كل البديهيات المعروفة (مروان عبد القادر 2009، ص 95) بحيث اقترح هذا التلامي في بادئ الأمر مؤشر يساوي إلى مجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية بقيمة الفجوة نفسها ومن ثم تحصلوا على الصيغة الرياضية الأولى المثلثة لمؤشرهم كما يلي :

$$FGT(Y, Z) = \frac{1}{(nZ)^2} \sum_{i=1}^q (g_i)^2 \dots \dots \dots (08)$$

بهدف ضمان تحقيق بديهية الحساسبية للتحويلات قاموا بتعميم الصيغة الابتدائية ليحصلوا على الشكل النهائي التالي (Lachaud Jean : (Pierre 1997, p05

$$FGT(Y, Z)_\alpha = P_\alpha(Y, Z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{g_i}{Z}\right)^\alpha \dots \dots \dots (09)$$

حيث:

$$\alpha > 0 = \text{تمثل مقدار النفور من الفقر (la valeur de l'aversion de la pauvreté)}$$

$$Z - Y_i = g_i = \text{فجوة الفقر الفردية.}$$

تبعا لقيمة المعلمة (α) فإن هذا المؤشر يحقق إحدى الخصائص التالية (Moumni Ahmed 2009, p45) حسب الحالات:

- ✓ بديهية الرتبة (Axiome Monotonie) إذا كانت ($\alpha > 0$).
- ✓ بديهية التحويل (Axiome de Transfert) إذا كانت ($\alpha > 1$).
- ✓ بديهية التحويلات المتناقصة (Axiome de Transferts Décroissants) إذا كانت ($\alpha > 2$).

كما أن القيم (2, 1, 0) التي تأخذها المعلمة (α) تؤدي إلى الحالات التالية (Ponty Nicolas, 1998, pp60-61):

- ✓ إذا كانت ($\alpha = 0$) فهذا يعني أن المؤشر (FGT) هو نفسه مؤشر عدد الرؤوس (H) أي :

$$P_0 = \frac{q}{n} = H \dots \dots \dots (10)$$

- ✓ إذا كانت ($\alpha = 1$) فهذا يعني أن المؤشر (FGT) يساوي مؤشر فجوة الفقر (PG) أي :

$$P_1 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{g_i}{Z}\right) = H.I \dots \dots \dots (11)$$

- ✓ إذا كانت ($\alpha = 2$) فإن مؤشر (FGT) يساوي مؤشر تربيع فجوة الفقر الذي يقيس مدى حدة الفقر و شدته وكلما كانت قيمة هذا للمؤشر كبيرة كانت ظاهرة الفقر أشد :

$$P_2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{g_i}{Z}\right)^2 = H[I^2 + (1 - I)^2 Cp^2] \dots \dots \dots (12)$$

حيث :

$$Cp = \text{معامل تغير الدخل لدى الفقراء .}$$

لقد أصبح مؤشر $(FGT)_\alpha$ من أكثر مؤشرات الفقر النقدي شهرة واستخداما كونه يحدد الفارق الذي يفصل الفقراء عن خط الفقر، كما يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء مع تحقيقه لأهم الخصائص أو البديهيات المعروفة .

2-2-3/ مؤشر والس (l'indice de Watts 1967).

يعتبر هذا المؤشر من أقدم مقاييس الفقر النقدي استخداما ، بحيث اقترحه صاحبه (Watts) سنة 1967 كما أنه يعتبر من بين المؤشرات التي تحظى باسْتِيفاء معظم البديهيات المعروفة لاسيما خاصة (التفككية بالفوج (Axiome de décomposabilité par groupe) وهو يعطى وفق الصيغة التالية (Smahi Ahmed 2010, p69):

$$W(y, Z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q L_n \left(\frac{Z}{y_i} \right) \dots \dots \dots (13)$$

بالرغم من أهمية هذا المؤشر من الناحية العملية بحيث يعطي وبصفة عامة أحسن تمثيل وعرض لظاهرة الفقر مقارنة بمؤشر فجوة الفقر (PG) ومؤشر عدد الرؤوس (H) (الوالي فاطمة 2007، ص38) بالإضافة إلى أنه يقدم و بوضوح مقدار الإعانة اللازمة للإفلات من الفقر إلا أنه محدود الاستعمال بداعي الاستخدام الواسع للمؤشر السابق (FGT) من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية وكذا الجهات الرسمية الحكومية التابعة للدول النامية على وجه الخصوص، كما أنه سجلت بعض النقائص الهامة حول هذا المؤشر ومن أهمها أنه لا يعطي طريقة أو منهجية محددة لتقييم المقائات الاجتماعية كالتربية وتأثير العامل الثقافي (Smahi Ahmed 2010, p71).

II. قياس الفقر باستخدام المنهج متعدد الأبعاد. (l'Approche Multidimensionnelle de la Mesure de Pauvreté).

لقد أصبح من المتفق عليه أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد وهو ما يتضح جليا من التوجه المتزايد نحو المقاربة متعددة الأبعاد لقياس الفقر ، كما يترجم هذا الإجماع في الإسهامات والكتابات المتخصصة العديدة التي زاد معدل تراكمها في الآونة الأخيرة، بحيث ظهرت وطُور مقاربات ومناهج متعددة تأخذ بعين الاعتبار الأوجه المختلفة لقياس الظاهرة، وهي تتنوع ما بين المقاربات المستندة إلى بديهيات وأخرى لا تعتمد في طرحها على بديهيات معينة، فأما مقاربة البديهيات لقياس الفقر متعدد الأبعاد فهي تتضمن مجموعة مختارة من مؤشرات الفقر النقدي المبينة على بديهيات مفترضة مسبقا ومستندة كذلك إلى معايير الحرمان المعطاة لكل دليل من دلائل الحرمان الجزئية المختارة لتمثيل الظروف المعيشية، أما المقاربة غير المتعددة على بديهيات (Approche Non Axiomatique) فتميز فيها صنفين من مقاييس الفقر متعددة الأبعاد بحيث يرتكز الصنف الأول على دلائل مجمعة للرفاهية (Indicateurs Agrèges de Bien Etre)، وهي عبارة عن مؤشرات مركبة للفقر (Indicateurs Synthétiques de Pauvreté) وصنف آخر يتمحور حول البيانات الفردية (Mesures Multidimensionnelles Basses sur les Données Individuelles).

إن الصنف الأخير من المقاييس التي لا تعتمد على بديهيات ومرتكزة على البيانات الفردية أضحت متناولة بكثرة في الآونة الأخيرة لاسيما في الدول النامية وهي تنقسم إلى مجموعة مبنية على تقنية الانحدار اللوجستي (Technique de la Régression Logistique) ، و ثالثة تستند إلى مبدأ العطالة (Principe de l'Inertie) ، و مجموعة رابعة من المقاييس تعتمد على نظرية المجموعات الغامضة أو المبهمة (Théorie des Ensembles Flous)، هذه الأخيرة تحتر من أمسك النظريات العلمية الدقيقة المتاحة حاليا وأكثرها توافقا و انسجاما مع عدم وضوح ظاهرة الفقر وتمدد أبعادها وغموض حدودها، كما تتيح هذه النظرية إمكانية الانتقال التدريجيا بين حالتَي الفقر واللا فقر من خلال وصف وتصور حالات بيئية وسطيّة ما بين الحالتين دون الحاجة إلى تصنيف أفراد المجتمع إلى فقراء وغير فقراء وفق المنهجية التقليدية القاضية بتحديد عتبات الفقر.

1. حدود المقاربة النقدية.

إن دراسة الفقر هي عملية متطورة وتعتمد على تكيف النظرية إلى واقع يتماشى مع الأوجه المختلفة لهذه الظاهرة، أي توسيع مفهوم الفقر من خلال الاندماج التدريجي للعناصر غير النقدية، هو ما يتحلى من خلال الانتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان (Modèle Physiologique de deprivation) الذي يعنى الانتقار إلى الدخل والغذاء والملبس والمأوى، إلى النموذج الاجتماعي للحرمان (Modèle Social de deprivation) الذي يمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية التي من شأنها أن تحول دون وصولهم إلى الأصول الداخلية (الصحة، التعليم، التنفيذية، الخ).

بالرغم من طرح المقاربة النقدية لفترة جد قصيرة إلا أنها تعرضت لانتقادات حادة، خصوصا ما تعلق بالخاصية الاعباطية و الثابتة لتعريف الفقر، فكثيرا من الدراسات التحريية اعتبرت أن هذه الخاصية لا تتعلق بمشاكل فنية بسيطة، فالخيارات المتخذة بالتأكد لها عواقب واضحة من حيث النتائج، و لهذا فإنه لا يوجد إجماع وتوافق بشأن هذه العتبة (خط الفقر) كما أنه من المشكوك فيه أيضا هو تحديدها بطريقة دقيقة. من جهة أخرى فإن المقاربة التقليدية تعاني من عدم مراعاتها إلا لجانب واحد من الواقع، فإذا كان صحيحا أنه بالإمكان التعبير عن العديد من الجوانب ومظاهر الرفاهية (Bienêtre) بشكل موضوعي وبالقيمة النقدية فإنه من الصحة أيضا أن بعض الجوانب الرئيسية الأخرى للرفاهية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون كذلك (Bettahar et al (2003) (Aouni et al 2002).

حقيقة أن الفقر هو ظاهرة معقدة جدا بحيث لا يمكن حصرها في بعد واحد لاسيما البعد النقدي، وفي الواقع أنه من الصعب القول أن دراسة مبنية على مؤشر واحد للرفاهية هي قادرة على تفسير جميع جوانب الفقر، وعلاوة على ذلك فإن حلول هذا المؤشر الوحيد واضحة ومتجنزة في أوجه القصور المسجلة من الناحية المفاهيمية أو تلك المتعلقة بمصاديق البيانات، فهذه الأخيرة عادة ما يحجم الناس عن الكشف عنها أو التصريح بها خاصة تلك المتعلقة بمداخلهم، كما أن قبول فكرة زيادة الدخل أو الاستهلاك من شأنه أن يعكس تحسنا في الوضع أو الظروف المعيشية لا يعني بالضرورة أن الإنفاق الاستهلاكي المتواضع هو ترجمة للمستوى المعيشي المتدني، بل يمكن تفسيره بالتخلي الطوعي لبعض الأشخاص عن بعض الأنصبة من الاستهلاك، زيادة على ذلك فإن تقسيم السكان إلى فئة الفقراء و غير الفقراء أمر يشوبه بعض الشك كما أكدته (Fleurbacqy et al).

تبعا لهذه الرؤية الجزئية لظاهرة الفقر فقد حاول بعض الكتاب و المتخصصين إعطاء مفهوم الفقر محتوا أوسع من ذلك المتعلق بالمتغيرات النقدية التي تركز فقط على الجانب الاقتصادي، أي المقاربة أحادية الأبعاد، بحيث أن هناك أعمال كثيرة و متعددة توجهت نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر مع الاعتراف بأن الفقر هو واقع معقد يجب أن يُعبر عنه بأوجه و مظاهر مختلفة و متعددة (اقتصادية، اجتماعية، الخ. إن الفكرة الأساسية تتمثل في كون أن الدخل يمثل عاملا رئيسيا في تفسير الفقر، لكنه ليس بالضرورة عاملا خالصا لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد و هي مرتبطة بعوامل أخرى غير الدخل (Townsend 1979) بحيث اقترح هذا الأخير قياسا للفقر من خلال مؤشر الحرمان النسبي (Privation Relative) على أساس رصد عدد من التحارب الخاصة بالاستهلاك و المشاركة الاجتماعية؛ من جهته (Maasoumi) عام 1989 طور مؤشرا مركبا للرفاهية باستخدام نظرية المعلومات (Théorie de l'Information)، كما أن كل من (Cerlioli et Zani) اقترحا سنة 1990 طريقة إحصائية لقياس الفقر مع مراعاة الأبعاد المتعددة على أساس نظرية المجموعات الغامضة.

2. قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات المهمة.

Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté : Théorie des Ensembles Flous

تمثل نظرية المجموعات الغامضة (Théorie des Ensembles Flous) أداة مثيرة ومهمة لحل المشاكل ذات المفاهيم الواسعة لاسيما مشكلة تعريف الفقراء وتحديد هويتهم، فقد وُضعت هذه النظرية لأول مرة من طرف الإيراني الأصل (Lotfi...Zadeh) عام 1965 لتطبيقها في المجال الرياضي، ثم طورت سنة 1990 من قبل (Cerlioli et Zani) لتدخل المجال الاقتصادي بحيث كيفها كطريقة متعددة الأبعاد لقياس الفقر عن طريق بناء مؤشر يحتوي على أبعاد مختلفة (سمات (Attributs) ثم عُمقت بعد ذلك من طرف (Dagum) Camilio (2002). من خلال برنامج المنهجي للبحث (PMR) الذي طور فيه نظرية للمجموعات الغامضة لقياس الفقر، بحيث تسمح هذه الطريقة بالتحرف على أهم الأبعاد المفسرة لظاهرة الفقر، مما يسمح كذلك بالوقوف على أهم العناصر الأساسية لبناء وصياغة السياسات السوسيو-اقتصادية (Socio-économique) بهدف التقليل والحد من هذه الظاهرة، و في سنة 2004 طور الثنائي (Dagum et Costa) مؤشرات أحادية الأبعاد لقياس حالة الحرمان لكل خاصية أو (سمة (Attribut) في المجتمع بحيث يسمح هذا التقسيم بقياس مدى مساهمة كل بعد من الأبعاد في مستوى الفقر الكلي و الإجمالي (Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin, 2005, p02).

باعتبار $X = (X_1, X_2, \dots, X_m)$ يمثل شعاع الخصائص أو السمات (Attributs) ذات العدد (m) وذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، ديمغرافية، ثقافية و سياسية الخ، بحيث تجسد هذه الخصائص مختلف أوجه ومستويات المعيشية لوحدة التحليل (a_i) المنتسبة للمجتمع (A) ، وليكن $A = (a_1, a_2, \dots, a_n)$ يمثل المجتمع مكون من (n) وحدة تحليل (a_i) (فرد أو عائلة) فإن عملية بناء مقاييس الفقر عادة ما تركز على أربعة مراحل أساسية يتم من خلالها تحديد ما يلي (Benhassine Oula, 2006, p09):

1-2/ مجموعة الفقراء أو وحدات التحليل الفقيرة. (Identification de la Population Pauvre)

يتم في هذه المرحلة وضع أساس مرجعي يتم بموجبه معرفة أو اعتبار فرد أو عائلة (وحدة تحليل (a_i)) ضمن الفقراء، أي اعتبارها منتسبة إلى المجموعة الغامضة الخاصة بالفقر المتعدد الأبعاد (B) وحسب (Costa 2000) فإنه يمكن اعتبار أو وصف عائلة بأنها فقيرة أي $(a_i \in B)$ إذا

كانت فقيرة أو تظهر درجة معينة من الفقر بالنسبة إلى خاصية أو سمة (Attribut) واحدة فقط على الأقل من تلك الخصائص أو السمات (Attributs) (X_j) ذات العدد (m) (Costa Michele, 2002, p 03)، كما يمكن تصنيف وإدراج ضمن مجموعة الفقراء كل عائلة لم ترق إنجازاتها المثلثة بالخصائص والسمات (X_j) إلى مستويات تعتبر بأنها مقبولة (عمر بوزيد المحمد، 2012 "ب").

2-2/درجة الانتماء لمجموعة الفقراء الغامضة (B) Degré d'Appartenance à (B)

من مميزات نظرية المجموعات الجزئية المهمة أنها تتيح إمكانية الانتقال التدريجي (Transition Graduelle) ما بين حالتي الفقر واللافقر، ومن ثم فإنه لا داع لتصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء، إذ أن هذا المنهج يسمح بوصف وتصور حالات وسطية ما بين الفقر واللافقر، والتي يمكن ترجمتها كدرجة أو خطر الفقر (Risque de Pauvreté). لقد أصبح من المنطق عليه أنه مهما كانت الخاصية أو السمة (Attribut) (X_j) فإن درجة انتماء (Degré.....d'Appartenance) أي وحدة من وحدات التحليل (a_i) إلى مجموعة الفقراء الغامضة (B) تأخذ قيمة تتراوح ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث تغطي الصيغة العامة لدرجة الانتماء إلى المجموعة الجزئية الغامضة (B) كما يلي (PiAlpirine.M.N.F.Seyte et M.Terraza,2005, p04):

$$x_{ij} = \mu_B (X_j(a_i)) \quad , \quad 0 \leq x_{ij} \leq 1 \dots \dots \dots (14)$$

وعلى هذا الأسس فإن دالة الانتماء أو العضوية (Fonction.....d'Appartenance) الجزئية المتعلقة بالخصائص أو أبعاد الحرمان (X_j) للمجموعة الجزئية الغامضة () الخاصة بالفقر متعددة الأبعاد يمكن أن تظهر وفق الحالات التالية (Bettahar. S, Ben : (Bouziane. M, Ben Amar. A,2006, p06):

$\mu_B (X_j(a_i)) =$ أما في حالة المتغيرة ثنائية التفرع (Variable dichotomique) فإن دالة الانتماء تأخذ قيمة واحدة فقط من بين القيمتين الصفر (0) أو لواحد (1) كما يلي (BenhassineOula,2006, p09):

$$\mu_B (X_j(a_i)) = \dots \dots \dots (16)$$

إن خصوصية نظرية المجموعات الغامضة في قياس الفقر متعدد الأبعاد تتطلب اختيار مؤشرات الفقر المناسبة من أجل تحليل الظاهرة، كما أنها تسمح بتقدير درجة انتماء كل وحدة تحليل (a_i) (فرد أو عائلة) للمجموعة الجزئية الغامضة الخاصة بالفقر (B) من خلال مجموعة من المؤشرات المكونة من متغيرات كمية وأخرى كمية، كما يمكن التمييز ما بين نوعين من هذه المؤشرات، الأولى كمية مستمرة والثانية تمثل في المتغيرات النوعية (مروان عبد القادر 2009، ص 253).

إن معالجة البيانات الفردية تمر بتحليل هذه المؤشرات أو الدلائل (ξ_j) المختارة بشكل يسمح بالوصف الكمي أو النوعي لحالة كل خاصية من السمات (X_j) بحيث تمكس كل قيمة من قيم هذه المؤشرات أو الدلائل حالة ودرجة الحرمان التي تعانها وحدة التحليل (a_i) المتعلقة بمظهر المعيشة أو الخاصية (X_j) (عمر بوزيد المحمد، 2012 "أ"، ص 136).

ترتبط فرص نجاح عملية قياس الفقر متعدد الأبعاد المبني على منهج المجموعات الغامضة بمدى انسجام المؤشرات أو الدلائل المختارة (ξ_j) مع الخصائص أو السمات (Attributs) (X_j)، وعلى عكس المتغيرات الكمية التي تسهل عملية التقييم المباشر لحالات الخصائص المثلثة لها، فإن المتغيرات النوعية تتميز بالصعوبة نوعاً ما، مما يتطلب تحويل المؤشرات أو الدلائل (ξ_j) المعيرة عنها إلى صيغة (تغير كمي صنفى Variation) quantitative catégorielle اعتماداً على أسلوب (الترميز العددي الرتي Codage numérique du rang) بحيث يكون هذا الترتيب تصاعدياً أو تنازلياً، ومن ثم يمكن التمييز بين ثلاثة تفوات يمكن أن تبدل وفيها للمؤشرات أو الدلائل (ξ_j) وهي التغيرات الكمية المستمرة (Variations Quantitatives Continues) والتغيرات الكمية الصنفية التفرع (Variations quantitatives Catégorielles dichotomiques) والتغيرات الكمية الصنفية متعددة التفرع (Variations quantitatives Catégorielles) (Fusco.Aléssio,2005, p224).

عادة ما يستخدم نوعين من دوال الانتماء التحويلية الخطية في الأدبيات الخاصة بالمنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة نظراً لسهولة شرحها، بحيث تسمحان بربط مختلف درجات الانتماء بمؤشر أو دليل فقر مستمر مما أكسب هذه الدوال خاصية التقابل التناظري التي تعني إلزامية تقابل كل درجة عضوية تناظرياً مع قيمة واحدة لدليل الفقر الجزئي المستمر، مما يسمح بوصف هذه المقاربة بـ "المقاربة الغامضة كلياً" (Approche Totalement Flou) والمصطلح على تسميتها بـ (TFA) اختصاراً لـ (Totally Fuzzy Approach) والمقترحة أساساً من قبل (Cerioli et Zani) عام 1990.

إن الدالة الخطية الأولى تُعنى بالمتغيرات الكيفية (Les variables Qualitatives) وهي ذات تبعية خالصة وتامة للقيم القصوى المتطرفة $\Psi_j \min, \Psi_j \max$ (Valeurs..... Extrêmes) للمؤشر أو السلسلة الكيفي (ξ_j) : $\xi_j \min, \xi_j \max$ أي بالقيمتين الحديتين : $\Psi_j \min, \Psi_j \max$ (Benhassine Oula, 2006, p1).

بافتراض أن الأوضاع الموافقة للعيش اللائق و الممتلئة بمؤشر ودليل الفقر (ξ_j) الكيفي مرتبة ترتيبا تصاعديا وفق خاصية تساوي المسافة (Equidistance) التي تقتضي أن تكون المسافة ما بين مختلف الوضعيات المحددة لمستويات المعيشة متساوية، وبافتراض كذلك قابلية ترميز (Codification) أو تكميم (Quantification) للمؤشر (ξ_j) وفق نظام تنقيط يُستخدم المتحول العددي الطبيعي (ψ_j) الذي يتغير بنفس النسق التصاعدي لتغيرات الدليل (ξ_j) فإنه بالإمكان تحديد واختيار وضعيتين أو حالتين متطرفتين متضادتين بدلالة المؤشر (ξ_j) : $\xi_j \min$ و $\xi_j \max$ الموافقتين على الترتيب لأسوء وأفضل حالة للخاصية أو السمة والمحولتين (X_j) كما إلى القيمتين الحديتين $\Psi_j \min, \Psi_j \max$ ، وبذلك يمكن صياغة دالة الانتماء والعضوية إلى المجموعة المهمة أو الغامضة المنتمية (B) إلى دوال التحويل الخطية وفق المقاربة الغامضة كليا كما يلي (Bertin Alexandre, 2007, p206):

$$\mu_B (X_j(a_i)) = \begin{cases} 1 & \text{si } \psi_{ij} = \psi_j \max \\ \frac{\psi_{ij} - \psi_j \min}{\psi_j \max - \psi_j \min} & \text{si } \psi_j \min < \psi_{ij} < \psi_j \max \dots (17) \\ 0 & \text{si } \psi_{ij} = \psi_j \min \end{cases}$$

حيث تُعبر (ψ_{ij}) عن القيمة المقابلة للدليل الكيفي (ξ_{ij}) الذي يمثل وضعية وحدة التحليل (a_i) بالنسبة للخاصية (X_j) . أما في حالة كون (ξ_j) دليلا كما فتصبح العلاقة في الشكل التالي:

$$\mu_B (X_j(a_i)) = \begin{cases} 1 & \text{si } \xi_{ij} = \xi_j \max \\ \frac{\xi_{ij} - \xi_j \min}{\xi_j \max - \xi_j \min} & \text{si } \xi_j \min < \xi_{ij} < \xi_j \max \dots (18) \\ 0 & \text{si } \xi_{ij} < \xi_j \max \end{cases}$$

الدالة الخطية الثانية من دوال الانتماء التحويلية الخطية تسمى دالة الانتماء شبه المنحرفة (Trapézoïdale) وهي تركز على تثبيت كيفيتين مرجعيتين (Modalités..... Référentielles): (ξ'_j) و (ξ''_j) بحيث يكون الفقر أكيدا إذا تجاوزت قيمة الدليل (ξ_j) العتبة (ξ'_j) ، في حين تعتبر حالة اللا فقر عندما تكون قيمة الدليل (ξ_j) ما دون العتبة (ξ'_j) ، وبذلك يمكن صياغة دوال الانتماء والعضوية في الشكل التالي (Benhassine Oula, 2006, p10):

$$\mu_B (X_j(a_i)) = \begin{cases} 1 & \text{si } \xi_{ij} > \xi''_j \\ \frac{\xi_{ij} - \xi_j \min}{\xi_j \max - \xi_j \min} & \text{si } \xi'_j < \xi_{ij} < \xi''_j \dots \dots \dots (19) \\ 0 & \text{si } \xi_{ij} < \xi'_j \end{cases}$$

بالعودة إلى أصل هذا النوع من دوال الانتماء نجد أن الثنائي (Cerioli et Zani) (1990) هما أول من استخدما بحيث اقترحا كيفيتين حديتين، الأولى دينيا $(\xi_j \min)$ تمثل حالة الخاصية أو السمة بالنسبة (X_j) لوحدة التحليل (a_i) الأكثر يسرا، إذ كلما كانت قيمة الدليل (ξ_j) أدق من العتبة الدنيا كلما تأكّد انتفاء الفقر، أما الثانية فهي عظمى $(\xi_j \max)$ وهي تعكس الحالة التي تكون عليها الخاصية (X_j) بالنسبة لوحدة التحليل (a_i) أكثر فقرا وحرمانا، أي كلما تجاوزت قيمة الدليل (ξ_j) هذه العتبة القصوى كلما تأكّدت واقعة الفقر. تظهر دالة الانتماء التحويلية المقترحة من قبل (سريولي وزاني Cerioli et Zani) عام 1990 وفق الصيغة التالية (Bertin Alexandre et Leyle David, 2006, p09):

$$\mu_B(X_j(a_i)) = \begin{cases} 1 & \text{si } \xi_{ij} \geq \xi_j^{max} \\ \frac{\xi_{ij} - \xi_j^{min}}{\xi_j^{max} - \xi_j^{min}} & \text{si } \xi_j^{min} < \xi_{ij} < \xi_j^{max} \dots (20) \\ 0 & \text{si } \xi_{ij} \leq \xi_j^{min} \end{cases}$$

لقد أفضت المقاربة الغامضة و غير الواضحة تماما (l'approche Totalement Flou) المقترحة من قبل (Cerioli et Zani) إلى ظهور مقاربة جديدة من دوال الانتماء تسمى بالمقاربة (الغامضة و النسبية كليا Approche Totalement Flou et Relative) و المعروفة اصطلاحا بمقاربة (TFR) اختزالا للنسبية (Totally Fuzzy...and Relative) (Cheli.B et A.Lemmi,1995)، وذلك بعد تعرض المقاربة الأولى إلى مختلف محاولات التمديل والتطوير، وعلى عكس المقاييس الغامضة تماما فإن المقاييس الغامضة والنسبية تماما (TFR) ترتبط وتتبع (التوزيع الكامل la.....Distribution entière) لمؤشر الفقر المختار لأن المحيط الاجتماعي يلعب دورا هاما في قياس مستوى الحرمان.

شلي ولي (Cheli et Lemmi)(1995) اقتراحا إذن دالة انتماء خاصة ومميزة تُحدد علاقة رتبية غير خطية (Une relation monotone non linéaire) ما بين الدليل (ξ_j) ودرجات الانتماء الجزئية ($\mu_B(X_j(a_i))$) المقابلة لها من حيث، مما يعني أن هذه الأخيرة لها تبعية لتوزيع الدليل (ξ_j) وليس فقط للقيم الحدية المتطرفة (عمر بوزيد احمد، 2012 "ب").

إذا كان :

$\xi_j^{(k)}$ يمثل متغيرة ذات الرتبة (k) حيث ($k=1, \dots, K$)..... المطبقة على الدليل (ξ_j) مرتبة حسب تزايد خطر ودرجة الفقر.
 $\xi_j^{(1)}$ يمثل أدنى درجة وخطر الفقر، وهي تبين حالة الدليل (ξ_j) الخاصة بالوحدة (a_i) ذات الرتبة الأولى لـ (k).
 $H(\cdot)$ تمثل دالة التوزيع لـ (ξ_j) (La Fonction de distribution).
 $h(\cdot)$ تمثل دالة الكثافة (La fonction de Densité) التي تُشترك كل دليل (ξ_j) بال تكرار النسبي المرافق (Fréquence Relative Correspondante) وهو يساوي القيمة النسبية لمرات تكرار القيمة $\xi_j^{(k)}$ بالنسبة للمجموع الكلي للقيم المسجلت $\xi_j^{(k)}$ ، وعلى هذا الأسس فإن فلسفة المقاربة الغامضة والنسبية كليا تأخذ الشكل الرياضي التالي (Benhassine :Oula,2006, p10):

$$x_{ij} = \mu_B(X_j(a_i)) = \begin{cases} H(\xi_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1 - H(\xi_j) & \dots \dots \dots (21) \end{cases}$$

إذا كانت غير ذلك

لأجل متغيرة ترتيبية (Variable Ordinale) فإن دالة الانتماء تصبح على الشكل التالي (Cheli.BetA.Lemmi 1995,p125):

$$x_{ij} = \begin{cases} 0 & \text{si } \xi_{ij} = \xi_j^{(1)} \\ \dots \dots (21) \\ \mu_B(X_j^{(k-1)} - (a_i)) + \frac{H(\xi_j^{(k)}) - H(\xi_j^{(k-1)})}{1 - h(\xi_j^{(1)})} & \text{si } \xi_{ij} = \xi_j^{(k)} : k > 1 \end{cases}$$

قد تم التوصل إلى صيغة جديدة ومعقدة لنماذج دوال الانتماء التحويلية وفق مقاربة (TFR) وذلك بالاعتماد على ما قدمه الثنائي (Cheli et Lemmi)(1995) لتكون في الشكل التالي (عمر بوزيد احمد، 2012 "أ" ص140):

$$x_{ij} = \mu_B (X_j(a_i)) = \frac{H(\xi_j^{(k)}) - h(\xi_j^{(1)})}{1 - h(\xi_j^{(1)})} \dots \dots \dots (22)$$

$$\therefore \forall \xi_{ij} = \xi_j^{(k)} ; k = 1, 2 \dots \dots \dots K$$

إذن نلاحظ أن المقاييس المعتمدة وفق المقاربة (TFR) تحقق وتُلم بمنصرتين هامتين بالنسبة لجميع التحليل وقياس الفقر، وهما تأثير الطرف الاجتماعي المنتمل في وضعية وحدة التحليل (a_i) (فرد أو عائلة) في توزيع اللبيل (ξ_j)، أما العنصر الثاني فيتجلى في معنوية الفقر (α) (Significativité de Pauvreté) المحددة على أساس التكرار أو التردد النسبي للسكان والمجتمع ككل (Fréquence Relative de Pauvreté) المرتبط بـ (ξ_j)

أما في حالة المتغيرة المتصلة مثل الدخل أو الاستهلاك فإن دالة الانتماء تعطى في الصيغة الرياضية التالية (اعمر بوزيد احمد، 2012 "ب"):

$$x_{ij} = [1 - H(\xi_j)]^\alpha \dots \dots \dots (23)$$

بحيث تمثل المعلمة (α) وزن وحدة التحليل (a_i) الأكثر فقرا بالنسبة إلى وحدة التحليل الأقل فقرا فيما يخص الخاصية (X_j) كما أن تجميع هذه الدالة لفرد أو عائلة يسمح بالحصول على حصة الفقر لهذه العائلة أو وحدة التحليل (a_i)، أي تحديد دوال تجميع درجات الانتماء الفردية أحادية الأبعاد ($\mu_B (X_j(a_i))$)

2-3/ حصة الفقر لكل عائلة (وحدة التحليل) (Ratio de Pauvreté d'un Ménage).

تُعتبر حصة الفقير (Ratio de pauvreté) لوحدة التحليل (i) (فرد أو عائلة) عن المجموع المرجح للدرجات الانتماء الجزئية بالنسبة لهذه العائلة أو الفرد الخاصة بـ (m) بحيث تكتب دالة الانتماء التجميعية غير الواضحة في الصيغة التالية (Mussard Stéphane et al., 2005, p03):

$$\mu_B(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^m w_j x_{ij}}{\sum_{j=1}^m w_j} \text{ avec } w_j \in [0,1] \dots \dots \dots (24)$$

حيث تمثل (j) الوزن الترجيحي للخاصية (X_j)، كما تمثل ($\mu_B(a_i)$) مؤشرات الفقر متعددة الأبعاد الفردية. إن اختيار أوزان الترجيح يرتبط بالوضع الاجتماعي من جهة، وبعقيدة الباحثين ومدى براعتهم في محاكاة الواقع الفعلي ومدى مهارتهم في بناء نموذج القياس القادر على تجسيد مفهوم الفقر من جهة أخرى، فقد اقترح كل من سرويولي وزاني (1990) استخدام وزن ترجيحي يساوي إلى مقلوب عدد وحدات التحليل الفقيرة بالنسبة للخاصية المعنية بحيث تحسب هذه الأوزان وفق الصيغة الرياضية التالية (Bettahar, S, Ben Bouziane, M, Ben Amar, A., 2006, p06):

$$w_j = \log \left(\frac{\sum_{i=1}^n g(a_i)}{\sum_{i=1}^n x_{ij} g(a_i)} \right) \geq 0 \dots \dots \dots (25)$$

بحيث يفترض:

✓ أن يكون المقام غير معدوم، وأن تكون جميع قيم ومتغيرات دالة اللوغاريتم المشري موجبة وغير سالبة مما يقصي كافة الخصائص التي تشهد حالة من الحرمان للمعلوم ولكافة وحدات التحليل (i) (الأفراد أو العائلات) أي:

$$\sum_{i=1}^n x_{ij} g(a_i) > 0 \dots \dots \dots (26)$$

وهذا يعني أيضا:

$$\forall a_i \in A: X_j \in X: x_{ij} = 0 \dots \dots \dots (27)$$

✓ أن يكون مجموع التكرارات النسبية المشاهدة بالنسبة لوحدة التحليل (a_i) مساوية لعدد عناصر المجتمع الكلي (A)، أي أن يكون عدد وحدات التحليل (a_i) المنتسبة للمجتمع الكلي (A) مساوية للعدد (n) (Pi Alpirine.M.N,F.Seyte et al) (M.Terraza,2005, p05) أي:

$$\sum_{i=1}^n g(a_i) = n \dots \dots \dots (28)$$

بنفس المبدأ الذي اعتمده (Cérioli et Zani) (1990) في بناء نظام الترجيح الأمثل (w_j) واقعة الفقر النسبي لوحدة التحليل (a_i)، قام الشايفي (Cheli et Lemmi) (1995) بتعميم ذات النظام من خلال الصيغة التالية:

$$w_j = \log \left(\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_{ij} \right) \dots \dots \dots (29)$$

حيث أن الوزن الترجيحي (w_j) يتبع بشكل عكسي للدرجة الحرمان الممتلئة بالخاصية (X_j)، بمعنى عدد مرات ثبوت الحرمان لدى وحدات التحليل (a_i) بالنسبة للخاصية (X_j)، إذ أنه كلما كان تكرار و تردد حالات الحرمان كبيرا كلما كانت قيمة (w_j) تميل و تقترب من الصفر (0)، مما يعني أنه إذا كان العدد الأكبر من وحدات التحليل (a_i) لا تملك الخاصية (X_j)، فإنه من الأجدد عدم إعتبار تلك الخاصية كمصدر مهم للفقر (BenhassineOula,2006, p12).

بهدف معالجة وتجاوز المشاكل المثارة أو التي تنبثقها تفسيرات المقاييس الغامضة والنسبة كليا (TFR)، ولتجنب عرقلة اختيار وبناء "نظام ترجيح خاص" اقترح (Filippone Cheli et dagostino) (2001) صيغة بديلة لهذه المقاييس بحيث تركز على تحويل توزيع الدليل (ξ_j) (Transformation de la distubution de l'indicateur) هنا التحويل الخاص بقيمة كل دليل من دلائل الرفاه (ξ_j) الخاصة بكل وحدة تحليل (a_i) يعطى بالصيغة الرياضية التالية (BenhassineOula,2006, p12):

$$\tilde{H}(\xi_j) = \begin{cases} 1/2 h(\xi_j^{(1)}) & \text{si } \xi_{ij} = \xi_j^{(1)} \\ \dots \dots \dots (30) \\ H(\xi_j^{(k-1)}) + 1/2 h(\xi_j^{(k)}) & \text{si } \xi_{ij} = \xi_j^{(k)}; k > 1 \end{cases}$$

كما يمكن أن يظهر هذا التحويل في الصيغة المكافئة التالية:

$$\tilde{H}(\xi_j) = H(\xi_j^{(k-1)}) + 1/2 h(\xi_j^{(k)}) \text{ si } \xi_{ij} = \xi_j^{(k)}; k > 1 \dots \dots \dots (31)$$

أما دالة الانتماء المحصل عليها نتيجة لعملية التحويل فتكتب كما يلي :

$$\tilde{\mu}_B(X_j(a_i)) = \tilde{x}_{ij} = \begin{cases} \tilde{H}(\xi_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1 - \tilde{H}(\xi_j) & \text{إذا غير كانت ذلك} \end{cases} \dots \dots \dots (32)$$

يمكن الإشارة هنا إلى أن درجة الانتماء تبقى دائما مساوية إلى نسبة وحدات التحليل (a_i) (الأفراد أو العائلات) ذات الوضعية الجيدة إلى مجموع وحدات التحليل الكلية، كما أن مساهمة الصيغة الجديدة (TFR) تكمن في طريقة معالجة وحدات التحليل وكيفية تحديد مستوى دليل الرفاه (ξ_j) المقابل لوحدة التحليل المعنية (a_i)، بحيث أن هذه الأخيرة تدخل في حساب مختلف درجات العضوية و وحدة الأبعاد الفردية $[\tilde{\mu}_B(X_j(a_i))]$ ، في حين يدخل النصف فقط من وحدات التحليل (a_i) في حساب $[\tilde{\mu}_B(X_j(a_i))]$ (عمر بوزيد أحمد، 2012، ص 144).

في هذا المستوى من الأهمية يمكن أن نتم عملية التجميع ليس فقط بوحدات التحليل أو العائلات التي يمسها خطر الفقر وإنما كذلك بتحديد الخصائص التي تساهم أكثر في حالة الفقر وذلك بهدف بناء مقاييس تساعد على تحديد أفضل الإجراءات لمساعدة السكان أو (وحدات التحليل) للضررين و المحرومين، بحيث تمنح نظرية المجموعات الغامضة إمكانية قياس درجات مختلف أنواع الفقر أحادي البعد الإجمالية المتعلقة بالخصائص (X_j) وذلك من خلال تركيب مؤشرات غامضة أحادية الأبعاد، أي مختلف قياسات الفقر لمختلف الخصائص (X_j) منفردة، وبحساب

المجموع المرجح لكافة هذه المؤشرات الغامضة أحادية الأبعاد الفردية المرتبطة بالخاصية (X_j) أي المجموع المرجح لحصص الفقر الفردية الخاصة بوحدة التحليل (a_i) نتحصل على مؤشر الفقر أحادي البعد الإجمالي $\mu_B(X_j)$ كما يلي (Mussard Stéphane et Maria Noel, Pi Alperin, 2005, p04):

$$\mu_B(X_j) = \sum_{i=1}^n \frac{n_i}{N} \mu_i(X_j) \text{ avec } N = \sum_{i=1}^n n_i \dots \dots \dots (33)$$

فإذا كان (a_1) مجموعة جزئية (عينة) من المجتمع الكلي (A) ذو الحجم (N) فإن (n_i) تمثل حجم العينة أو المجموعة الجزئية (A_1) ، أي تمثل عدد وحدات التحليل (a_i) المنتمية للعينة (A_1) مع اشتراط تحقق المساواة: $N = \sum_{i=1}^n n_i$.

2-4/ حصة الفقر الإجمالي لمجموع وحدات التحليل (a_i) .

(Ratio de pauvreté de la population)

تعتبر هذه المرحلة بمثابة آخر حلقة في قياس الفقر متعدد الأبعاد، بحيث نتمتع بتجميع حصص الفقر الفردية الخاصة بكل وحدة تحليل (a_i) للحصول على مؤشر إجمالي لقياس الفقر غامض ومتعدد الأبعاد للمجتمع الكلي (A) يسمى بالمؤشر المتعدد الأبعاد الإجمالي (μ_B) بحسب المتوسط المرجح لكافة المؤشرات أحادية الأبعاد $\mu_B(X_j)$ وفق الصيغة الرياضية التالية (Pi Alperin, M.N, F. Seyte et M. Terraza, 2005, p06):

$$\mu_B = P = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \mu_B(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^m \mu_B(X_j) w_j}{\sum_{j=1}^m w_j} \dots \dots \dots (34)$$

أما إذا اعتمدنا دالة الانتماء وفق المقاربة الغامضة والنسبية كسليا (TFR) المعدلة من قبل (Filippone Chili) d'Agostino (2001) et) فإن المؤشر المجمع للفقر متعدد الأبعاد الغامض (μ_B) يكتب كما يلي:

$$\mu_B = P = \overline{\mu_B(X)} = 1 - \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n H(X) \dots \dots \dots (35)$$

حيث أن نُزعة و اقتراب قيمة $(\frac{1}{2})$ نحو (P) أي: $P = \frac{1}{2}$ تعبر عن الوضعية الاجتماعية النسبية الخاصة بوحدة التحليل (a_i) (فرد أو عائلة) المتوسطة في المجتمع المدروس (A) (عدد وحدات التحليل الإجمالية) كما أن مقياس الفقر هذا يسمح بإجراء دراسات مقارنة مضبوطة ودقيقة لمستوى الفقر على أسس زمني و مكاني أي في فترات زمنية مختلفة و ما بين مجتمعات متباينة (Benhassine Oula, 2006, p12).

خاتمة:

لقد حاولت العديد من الأدبيات قياس الفقر من خلال تبني المنهج أحادي الأبعاد تارة و اعتماد المقاييس المتعددة الأبعاد تارة أخرى. فالمقاربة النقدية تعتمد البعد المادي الوحيد كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم، وهو يتمثل عادة في الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزمة من الدلائل المعبرة عن مختلف أوجه الرفاهية والعيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد، بحيث تمر هذه العملية عبر مرحلتين هامتين، يتم في الأولى تشخيص الظاهرة وتحديد هوية الفقراء من خلال الالتزام بست (06) خطوات رئيسية يتم بموجبها تحديد وحدة التحليل، دليل الرفاهية، حط الفقر، سلم التكافؤ، مجموعة الفقراء، وفي الأخير حساب فحوات الفقر الفردية وذلك طبعاً بالاعتماد على عتبات الفقر المحددة. أما في المرحلة الثانية فيتم تجميع كافة قيم الفقر النقدي الفردية المتحصل عليها في المرحلة الأولى للتعبير عن مدى انتشار الفقر في المجتمع الكلي من خلال بناء مؤشرات أو مقاييس للفقر.

نظر للقصور الذي أبدته المقاربة النقدية في جوانب عديدة ماجعلها عرضة لعدة انتقادات ، ولعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للرفاهية دفع بهم إلى لعن البحث عن طرق أخرى لقياس الفقر بأبعاده المتعددة، ولذلك فقد حاول العديد من المتخصصين

إعطاء مفهوم أوسع من ذلك المتعلق بالتغيرات النقدية ومن ثم الاندماج التدريجي للحوائب غير النقدية، أي الانتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان الذي يعني الافتقار إلى الدخل، الغذاء، الملابس والمأوى إلى النموذج الاجتماعي للحرمان الذي يمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكلية من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العراقق الميكانيكية التي من شأنها أن تحول دون وصولهم إلى الأصول الناعلية أو الخارجية. إن التوجه المتزايد نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر يتمثلي ظهور مقاربات ومناهج متعددة تأخذ بعين الاعتبار الأوجه المختلفة لقياس الظاهرة، و لعل أهم وأجـ...تت هذه المقاربات بمقدنظرة المجموعات المبهمة أو الفامضة (Théorie desensembles) Flous، هذه الأخيرة تحتر من أصدق النظريات العلمية الدقيقة المتاحة حالياً وأكثرها توافقاً وانسجاماً مع عدم وضوح ظاهرة الفقر وتعدد أبعادها وغموض حلودها، كما تتبع هذه النظرية إمكانية الانتقال التدريجي ما بين حالتي الفقر واللا فقر من خلال وصف وتصوير حالات بنية وسطية ما بين الحالتين دون الحاجة إلى تصنيف أفراد المجتمع إلى فقراء وغير فقراء وفق المنهجية التقليدية القاضية بتحديد عتبات الفقر.

1. المراجع باللغة العربية :

- 1- اعمر بوزيد اعمد"نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر: حالة هميس مليانة" أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012 .
- 2- اعمر بوزيد اعمد"المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الفامضة" مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول"الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنوميمسارات الدولة ، و الاقتصاد ، و للمجتمع" مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية(CREAD)، 8 و 9 ديسمبر 2012 ، الجزائر 2012
- اعمر بوزيد اعمد"المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الفامضة" مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنوميمسارات الدولة ، و الاقتصاد ، و للمجتمع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012 .
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"تقرير التنمية البشرية لسنة 2010" نيويورك 2010.
- 4- البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2001/2000: شن هجوم على الفقر" ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، جمهورية مصر العربية 2001 ..
- 5- بن ناصر عيسى "مشكلة الفقر في الجزائر" مجلة الاقتصاد والمناجنت، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، مارس 2003
- 6- حسين باقر محمد "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرىاسيا (ESCWA)" سلسلة دراسات الفقر (3) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية، نيويورك 1996 .
- 7- داود عدنان ، بدران خليل "تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية" رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، قسم الإحصاء كلية الإدارة و الاقتصاد ، العراق 2002 .
- 8- عبيدي عماد بدر صالح "النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية" مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 17 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 1999 .
- 9- علي عبد القادر علي"الفقر: مؤشرات القياس و السياسات" المعهد العربي للتخطيط، مجلة حصر التنمية، العدد 04، الكويت 2002.
- 10- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير"الفقر و التعاون" مجلة الاقتصاد و المناجنت، العدد (2)، جامعة تلمسان، الجزائر 2003 .
- 11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرى آسيا(ESCWA)"الفقر و طرق قياسه في منظمة الأسكوا : محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر" الأمم المتحدة نيويورك 2003 .
- 12- الليثي هبة"تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرى آسيا، نيويورك 2009 .
- 13- مروان عبد القادر"المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر: نظرية المجموعات الفامضة" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، معسكر 2009 .
- 14- المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية"مفاهيم و طرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية" وقائع الندوة الدولية المنعقدة في بيروت 2002، بغداد، العراق 2002.
- 15- نعمة أديب"تعدد الفقر و مناهج دراسته : اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 2009.
- 16- واني فاطمة"إشكالية الفقر في الجزائر: دراسة حالة بشار" رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2007 .

- 1- Agence française de développement (A.F.D) "Amartya Sen : un Economiste du développement ? " Département de la recherche, Paris, France 2006.
- 2- Amba pour Samuel "Pauvreté Multidimensionnelle au Congo : une approche non monétaire "document de travail TD n°13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques (BAMSI), Congo 2006.
- 3- Aouni.B, S. Bettahar et M Belmokadem" Mesure de la pauvreté a l'aide des Ensembles Flous " Administrative Sciences Associations of Canada Management Science Voll n°02,2002 .
- 4- Asselin Louis-marie"pauvreté multidimensionnelle : théorie "institut de mathématique Gauss, Lévis, Québec, Canada 2002.
- 5- Asselin Louis Marie, Anyck Dauphin" Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel "direction études et formation, centre canadien d'étude et de coopération internationale (CECI), Québec 2000.
- 6- Benhabib Abdelrezak, T.Ziani, S.Bettahar et S.Maliki" The Analysis of poverty dynamics in Algeria: a multidimensional approach " laboratory MECAS, university of Tlemcen Algeria, Draft papers submitted to the twenty-seventh annual meeting of the middle East Economic association (MEEA) allied social science association (ASSA) January 4-7 (2007) Chicago, Illinois, USA.
- 7- Benhassine Oula "Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France " Document de recherche (version préliminaire) faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006.
- 8- Bertin Alexandre "Pauvreté Monétaire, pauvreté non monétaire : une analyse des interactions appliquée a la Guinée " Thèse de doctorat, université Montesquieu , Bordeaux IV-droit , sciences sociales et politiques, sciences économiques et de gestion, France 2007.
- 9- Bertin Alexandre et Leyle David "Mesurer la Pauvreté Multidimensionnelle dans un pays en Développement : Démarche Méthodologique et Mesures appliquées au cas de l'observation de Guinée Maritime "contribution pour la séance intitulée (aspects méthodologiques : les définitions aux mesures), France 2006.
- 10- Bettahar. S , B. Aouni, et M.Belmokadem" Poverty Measurement in an imprecise Environment "Revue Economie et Management n°02 2003 .
- 11- Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak" Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie "revue, cahiers du MECAS-n°03, Faculté des sciences et de gestion, université, de Tlemcen, Mars 2006.
- 12- Bibi Sami " Mesurer la pauvreté dans une perspective Multidimensionnelle : une revue de la littérature " CREFA-CIRPEE, université laval, Québec, Canada 2002.
- 13- Bibi Sami , A . Lagha "les Mesures Multidimensionnelles de la pauvreté : une application sur l'Afrique de sud et l'Egypte " CIRPEE , cahier de recherche/ working paper 06-39, Canada 2006.
- 14- Booth.C " Life and Labour of the people in London "A.M.Kelly, New York 1969.
- 15- Bourguignon.F ,S.Chakravarty" Multidimensional poverty Ordering " Working Paper n°22, DELTA, Paris 2002 .
- 16- Bourguignon.F ,S.R.Chakravarty" the Measurement of Multidimensional poverty " Journal of economic Inequality , vol 01, 2003.
- 17- Brandolini A ,d'alessio G" Measuring well-being in the functioning space "Bancad'Italia, Roma 1998.
- 18- Chakravarty.S.R ,D.Mukherjee et R.Ranad(2002) "On the Family of Sub-group and Factor Decomposable Measures of Multidimensional Poverty " Research On Economic Inequality Vol n°08 pp 175-194.
- 19- Cheli.B et A.Lemmi" A Totally Fuzzy and Relative Approach to the Measurement of Poverty "Economic notes by montedei Paschi di seina, vol 24 n°1-1995.
- 20- Cirolì.A et S. Zani (1990) " a Fuzzy Approach to the Measurement of Poverty " In Dagum.C , and M .Zenga , (eds) Income and Wealth Distribution , Inequality and Poverty ,Springer , Verlag , Bertin:272-284.
- 21- Concialdi, P., "De nouveaux indicateurs? Pauvreté", Les Cahiers Français, No. 286, (1998).
- 22- Condouel.Aline, J.Hantshel, Q.Wodon" Mesure et Analyse de la Pauvreté" MPRA, n°10490, Avril 2002.
- 23- Costa Michele "A multidimensional Approach to the Measurement of poverty "IRISS , working paper, series n°2002-05, Luxembourg 2002.
- 24- Dagum Camillio "Analysis and Measurement and Social Exclusion Using Fuzzy Set Theory Application and Policy implication" Working Paper , University of Ottawa (Canada) , September 2002.
- 25- Dagum.C, M.Costa(2004) " Analysis and Measurement of poverty: Univariate and Multivariate Approaches and Their Policy Implications, a case of Study : Italy " In Dagum.C and Ferrari.G (eds) : Household , Behavior ,Equivalence Scales , Welfare and Poverty, Springer Verlag, Germany , pp 21-271.

- 26- Fleurbaey M, N. Herpin, M. Martinez et D. Verger "Mesurer la Pauvreté" économie et statistiques, Revue n°308/309/310, Paris 1997.
- 27- Foster J. J., Greer and E Thorbecke (1984) "A class of decomposable Poverty Measures" *Econometrica*, vol 52, N°03, pp 761-766.
- 28- Fusco Aléssio "la Contribution des analyses Multidimensionnelles à la Compréhension et la Mesure du concept de la pauvreté" thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et sciences économiques, université de Nice, France 2005.
- 29- Lachaud Jean-Pierre "la pauvreté en Mauritanie: une approche multidimensionnelle" Document de Travail n°31 CED. Bordeaux, 1997.
- 30- Maasoumi E "Composite Indices of Income and Other Developmental Indicators: a general Approach" in D.J Slottje, Research on Economic Inequality, Vol n°01 of Research on Economic Inequality, JAI Press Inc, Greenwich, Connecticut, 1989.
- 31- Maliki S, A. Benhabib, M. Benbouziane, T. Ziani et N. Cherifi "Mesure de la Pauvreté Urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen: proposition d'un modèle économétrique logit et probit" revue: économie et management "pauvreté et coopération" n°2, université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, Mars 2003.
- 32- Maliki S. b et A. benhabib "politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie" laboratoire de MECAS, université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, Algérie 2005.
- 33- Mariniesse Sarah "Note sur les différentes approches de la pauvreté" Agence Française de développement, France 1999.
- 34- Mourmi Ahmed "Identification, mesures et modélisation des déterminants de la pauvreté: cas de l'Algérie" thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaid, Tlemcen, 2009.
- 35- Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin "Théorie des Ensembles Flous et Décomposition Multidimensionnelle de la Pauvreté: le cas de Sénégal" cahier de recherche working paper n° 2005-03, GREDI, université de Sherbrooks, 2005.
- 36- Osberg Lars et Xu Kuan "Poverty In Density: How Well to Canadian, Provinces Compare?" *Canadian Public Policy*, vol XXV, n°2, 1999.
- 37- Panuzi N (1996) "A dynamic Model for the Multivariate analysis of poverty" *Metron*, vol 54, n°1-2.
- 38- Pi Alpirine M.N.F. Seyte et M. Terraza "Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Argentine" LAMETA, université de la Montpellier I, France 2005.
- 39- Ponty Nicolas "Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement" *statéco* n°90-91, Aout-Décembre 1998-Paris.
- 40- Ravallion Martin "Comparaison de la pauvreté: Concepts et méthode" étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondiale, Washington 1996.
- 41- Ravallion Martin (1998) "Poverty Lines in the Theory and Practice" LSMS, Working Paper n° 133, World Bank, Washington D. C.
- 42- Rosental Claud (1998) "Histoire de la logique Flou: Une Approche Sociologique des Pratiques de Démonstration" (version préliminaire) *Revue de Synthèse* Vol n° 04,04: Octobre-décembre 1998.
- 43- Rostow W "les étapes de la croissance économique" le seuil, Paris 1963.
- 44- Sen Amartya K "poverty: an Ordinal Approach to Measurement" *Econometrica*: vol 44, n°22, Mars 1976.
- 45- Sen Amartya K "From Income Inequality to economic Inequality" *southern economic journal*, southern Economic Association, October 1997, vol 64, n°02.
- 46- Smahi Ahmed "Micro finance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Tlemcen" thèse de Doctorat en sciences économique, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaid de Tlemcen 2010.
- 47- Zadeh Lotfi "Fuzzy sets" *Information and Control* (08) 1965.
- 48- Zheng B (1997) "Aggregate poverty measures" *journal of economic surveys*, Vol 11, n°2.